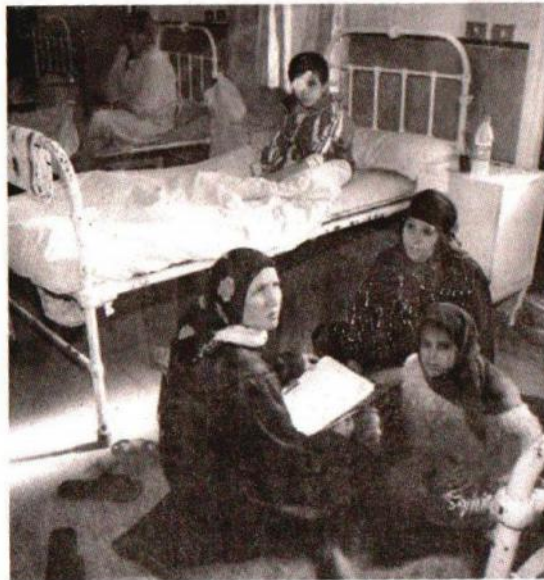


PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Rose El Youssef
DATE:	29-February-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	40,000
TITLE :	Emergency at the Ministry of Finance to make funds allocated to education and healthcare available
PAGE:	06
ARTICLE TYPE:	Government News
REPORTER:	Islam Abdel Rasool

طوارئ في المالية لتدبير مخصصات التعليم والصحة

توقعات بفرض ضريبة جديدة على السجائر لتمويل التأمين الصحي الجديد



١٠٠ مليار موازنة الصحة الجديدة

كتب - إسلام عبد الرسول

تسعى وزارة المالية للانتهاء من الموازنة العامة الجديدة لتقديمها للبرلمان قبل نهاية شهر مارس. وتواجه وزارة المالية أزمة في تدبير مخصصات التعليم والصحة لتنفيذ الالتزامات الدستورية الخاصة برفع مخصصات التعليم وقطاع البحث العلمي. وقالت مصادر مسئولة بوزارة المالية إن مخصصات التعليم سترتفع إلى ١٠٠ مليار جنيه فيما ستتجاوز مخصصات الصحة ١٠٠ مليار جنيه، وذلك بعد تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل. وأضافت المصادر إن مصادر تمويل قطاع الصحة ونظام التأمين الصحي الشامل يتم تحديدها حالياً من خلال عدد من السيناريوهات تتضمن اشتراكات المواطنين وموارد ضريبية منها ضريبة السجائر الحالية. ولوححت المصادر أن هناك احتمالات لفرض ضريبة سجائر جديدة لتمويل القطاع بالإضافة إلى عدد من القطاعات المضرة بالصحة.

وحسب بيانات الوزارة فقد ارتفعت مخصصات الإنفاق على التعليم والصحة لتحقيق ١٢٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالي الماضي (٢٠١٤ / ٢٠١٥) فيما بلغت مخصصات دعم الطاقة (المواد البترولية والكهرباء) نحو ٩٧,٥ مليار جنيه. وأوضحت وزارة المالية، في تقريرها حول النتائج الختامية لأداء الموازنة العام للدولة لعام ٢٠١٤ / ٢٠١٥، أنه لأول مرة مخصصات التعليم والصحة تفوق مخصصات دعم الطاقة، مشيرة إلى أن الإنفاق على التعليم بلغ ٩,٣ مليار جنيه بزيادة ٨,٨٪ على العام المالي السابق، وبلغ الإنفاق على الصحة ٢٧,٢ مليار جنيه بارتفاع ٢١٪ عن العام المالي السابق. وأكدت المصادر أن مخصصات الموازنة ستتجاوز ٨٠٠ مليار جنيه خلال العام المالي المقبل.

وأشارت المصادر إلى أن الموازنة الجديدة ستوجه أكثر من ١٢ مليار جنيه للبرامج الاجتماعية منها تكافل وكرامة والمعاش الضماني.

وقالت المصادر إن عدداً كبيراً من الجهات الحكومية انتهت من مناقشة مشروعات موازنتها للعام المالي المقبل. وذكرت المالية أن الموازنة العامة للدولة تحملت بتدبير مصروفات إضافية لم تكن مدرجة في الموازنة المعتمدة، وتشمل تدبير نفقات إضافية لتمويل الخطة الإسعافية للكهرباء، لإنشاء ست محطات جديدة لتوليد الكهرباء بطاقة ٣,٦ جيجاوات، وذلك لسد فجوة الطاقة مقارنة بحجم الاستهلاك والقضاء على الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي. وأضافت المصادر إن الحكومة تسعى للحفاظ على تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمارات الممولة من الخزينة العامة لتحقيق معدل نمو كبير.

يذكر أن معدلات الاستثمار الحكومي بلغت ٤٢,٦٪ العام المالي الماضي وهو أعلى معدل نمو ممول من الخزينة العامة خلال العشر سنوات السابقة.

وقالت المصادر إن الأزمة التي تواجه الموازنة حالياً هي تدبير الموارد لتغطية الإنفاق العام مما ينعكس على معدل العجز في الموازنة العامة الجديدة، والتي من المرجح أن تنخفض نسبته عن ٨,٩٪. وتوقعت المصادر ارتفاع العجز في الموازنة الحالية عن المتوقع في الموازنة بسبب عدم إقرار ضريبة القيمة المضافة خلال العام المالي الحالي، مما سينعكس على خفض الموارد العامة عن المتوقع.

وأكدت المصادر أنه من المتوقع إقرار القانون قبل بداية العام المالي الجديد بما يضمن موارد إضافية للخزينة تسهم في خفض العجز في الموازنة. وتسعى وزارة المالية لإقرار القانون الجديد للضريبة على القيمة المضافة لتحصيل نحو ٢٠ مليار جنيه في العام الأول للتطبيق.



PRESS CLIPPING SHEET